البناء المفاهيمي لمكانة المرأة في الأبحاث السوسيوديموغرافية

مصلي رضوان أستاذ مساعد– أ–
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا
جامعة سعد دحلب، البليدة

ملخص :

لقد عانت الأبحاث حول التغير الديموغرافي لفترة طويلة من تغييب تحليل مكانةالمرأة كمحدد أساسي للظواهر الديموغرافية. لتظهر بعد ذلك استفاقة نشأ عنها تساؤلات وابهامات حول البناء المفاهيمي لمكانة المرأة.يهدف هذا المقال إلى عرض مختلف اسهامات الديموغرافيين والسوسيولوجييننفي هذا الموضوع.

Résumé

Les travaux sur le changement démographique ont pour longtemps omis l'analyse du statut de la femme comme déterminant des phénomènes démographiques. C'est jusqu'à récemment qu'apparaitra un regain d'intérêt, faisant surgir des interrogations et des zones d'ombres sur la conceptualisation de ce construit. L'objectif de cet article est de présenter les contributions des démographes et sociologues à la question.

مقدمة :

لقد أشار (Harriet Presser) سنة 1997 إلى العيب اللصيق بأغلب الأبحاث الديموغرافية المتمثل في انتشار تغييب تحليل نظم الجندر وحذر بشأن أهمية هذا البعد في تفسير السلوك الخصوبي للذكور والإناث. إن مصطلح نظام الجندر حسبه من أكثر المفاهيم الاجتماعية عمومية لأنه مثلما تشير إليه "ماسون"(Mason and others, 1997)، يظم مركبا كليا معقدا من التفاعلات، الأدوار، الحقوق والمكانات التي تحيط بكون الشخص ذكرا مقابل كونه أنثي في مجتمع معطى أو ثقافة ما.

يكمن هدف هذا المقال في توضيح ما المراد بمصطلح، يعتبر عمدة نظام التراتب الجنوسي، ذائع وشائع الاستعمال، غير أنه معرف بشكل سيء،"مكانة أو وضع المرأة"[1].وكجزء من هذه المهمة، ستتم مناقشة مختلف تعاريف "مكانة المرأة" والمصطلحات الملحقة بها، إظهار مختلف أبعاد هذا المصطلح وتلخيص وإجمال الخطوط العريضة للإبهام والإشكالات المحيطة به.

1. السياق التاريخي لاستعمالات مفهوم مكانة المرأة :

حسب(Oppenheim Mason)،كان ينظر إلي عهد قريب لموضوع مكانة المرأة في الديموغرافية كما في غيرها من فروع المعرفة الأكاديمية، كموضوع خاص أو مستقل، أكثر منه كموضوع مركزي في الاتجاه السائد لنظريات تجدد السكان. ومع أن مقالات

قامت بإيراد أدوار ومكانة المرأة باكرا مثل (Ridley, 1968)، غير أن الإفادات، عموما، والمتعلقة بمحددات الخصوبة في جزئها الأكبر تجاهلت هذه المتغيرة. هذا العزل الفكري لمصطلح مكانة المرأة عن التيار السائد للفكر الديموغرافي، يعكس ولو جزئيا، الطرح الوظيفي والعائلي للنظرية التقليدية للانتقال الديموغرافي. مثلما لخصه "كولوآخرون"، يميل هذا الإصدار إلى التركيز على أهمية الثقل أو الإكراه الذي تمارسه الوحدة الأسرية على أفرادها أكثر من اعتنائها بالإكراه الذي يمارسه الأفراد فيما بينهم.[2]وهكذا تم تجاهل النزاعات والخلافات القائمة بين الأزواج أو بين الآباء والأبناء حول السلطة والأدوار. وبرغم إقرار نظرية الانتقال الديموغرافي أن مشاركة المرأة في سوق الشغل يمكنها تحفيز الأزواج لتحديد خصوبتهم، غير أن هذا التأثير كان ينظر إليه أساسا باعتبار تداعيات عمل المرأة على زيادة ميزانية ودخل الأسرة، أكثر منه بالنسبة لتداعياته على تحرر المرأة من تحكم أعضاء أسرتها الرجال وتحسن مكانتها وزيادة استقلاليتها. وبالرغم من أن النظرية التقليدية للانتقال الديموغرافي تجاوزها الزمن داخل صرح الديموغرافيا، غير أن العديد من نظريات السلوك الخصوبي الحديثة مثل "الاقتصاد الجديد للأسرة"تدعم الادعاء الذي مفاده أن الأزواج رجالا ونساء يصلون إلى قرارات بدون نزاعات، وأن عمل الزوجة المكسب هو مكون أساسي لميزانية الأسرة أكثر منه محدد لقوتهن ونفوذهن المنزلي أو الأسري.

2.تعريف مكانة المرأة وبناءها المفاهيمي :

بالرغم من الاهتمام المتزايد بمصطلح مكانة المرأة في الديموغرافيا غير أن مفهومه لا يزال غير واضح. في الواقع، بقدر ما تزايدت الأدبيات حول مكانة المرأة، تكاثرت التعاريف والمصطلحات الملحقة بهذا الموضوع. وبناءا على ذلك فإن استعراض ومراجعة مختلف الطرق التي عبرها عرف الديموغرافيون وغيرهم من علماء الاجتماع مكانة المرأة والمصطلحات الملحقة بها مثل استقلالية المرأة والبطريركية أضحى أمرا مفيدا وضروريا.[4]

إن تعريف مكانة الشخص بالمعني السوسيولوجي مثلما يشير إليها "هنري مندراس" (Henri Mendras, 1967) تحمل معنى مجموع الأدوار الاجتماعية المختلفة التي يقوم بها الشخص، أو إعادة تشكل مواقعه داخل النظام الاجتماعي». أما حسب "بودونوبوريكو" (Boudon et Bourricaud)« إن عبارة مكانة تعين موقع شخص ما، أو ذاك الذي تشغله مجموعة في مجتمع ما، هذا الموقع له بعدان، أحدهما أفقي والآخر عمودي. نقصد بالبعد الأفقي للمكانة شبكة التواصل والتبادل الحقيقية أو الممكنة التي يقيمها الفرد مع أشخاص آخرين يتموقعون عند نفس مستواه أو بالمقابل، تلك التي يريد هؤلاء إقامتها معه. أما بالنسبة للبعد العمودي فيعني عمليات التواصل والتبادل التي يربطها مع من هم أعلى أو أسفل منه، أو نظير ذلك تلك التي يريد من هم أعلى أو أسفل منه ربطها به أو معه. يمكننا الجمع بين هاذين التوجيهين لنعرف المكانة كمجموعة من العلاقات المتساوية أو السلمية أو الرتبية التي يقيمها الشخص مع باقي أفراد مجموعته أو مجتمعه»[5].

من زاوية أخرى، إن المكانة والوضعية والمنزلة ظاهرة برزت ونتجت عن التنظيم الاجتماعي، من خلال إجراء وعمليةالتفريق/التمييز والتقييم.[6] أكثر منه كنتاج طبيعي لأي خصائص لصيقة أو طبيعية للشخص نفسه (Zelditch 1968). إن تحويل مثل عملية التفريق والتقييم هذه إلى مؤسسة (جعلها عادة، قانون، نمط سلوكي) بناءا وعلى أساس الفوارق الجنسية أقام وأنشأ نظام معقدا ومفصلا للتفريق والتمييز حسب النوع وشكل تموقعا في المنزلة والمكانة مختلفا من أجل الرجال والنساء. تمدنا الثقافة، مفهومة هنا كعلم للوجود وعلم للمعرفة (Hartsock 1985)، بنظام واسع يمتد إلى كل المعاني التي تبني الترتيبات الاجتماعية وتعرف وتحدد "قواعد اللعبة الاجتماعية"، التي لها تداعيات مختلفة على الرجال والنساء.

إننا لا نجد في ثنايا أدبيات الديموغرافيا الاجتماعية استعمال مفهوم مكانة المرأة فقط، مثل ما هو الأمر عند (Dixon, 1978)، ولكن أيضا "استقلالية المرأة"(Dyson et Moore, 1983)، "البطريركية"(Cain et al, 1979)، "صلابة وصرامة نظام التراتب الجنوسي أو نظام الطبقات وفق الجنس "،(Safilios-Rothschild, 1980)، "حقوق المرأة"(Dixon, 1975)،"أفضلية وضع الرجال"،(Caldwell, 1981)، وتمكين المرأة من النفوذ والسلطة.

كل هذه الألفاظ ترجع، جزئيا، إلى بضع مظاهر لعدم المساواة بين الجنسين. فمثلا يوجد دائما ضمنيا، في كثير من التعاريف المتعلقة بمكانة المرأة مقارنة هذه الأخيرة بوضع الرجال وليس بمدى ابتعادها عن نموذج قيمي مثالي يحمل توزيعا خاصا للأدوار. وعلى نحو مماثل نجد أن "استقلالية المرأة" غالبا ما تحيل على المدى الذي بلغته النساء في التحرر من ضبط وتحكم الرجال.و"الهيمنة الذكورية"إلى المدى الذي بلغته النسوة في عدم تحررهن من مثل هذا التحكم. و"البطريركية" إلى المدى الذي بلغه تحكم الرجال في النساء.

رغم كل هذا التركيز المشترك على موضوع اللامساواة بين الجنسين، غير أن الطريقة التي تعرف بها مكانة المرأة والمفاهيم الملحقة بها توحي بأن دارسي السكان يحملون أكثر من فكرة في أذهانهم عند مناقشة مكانة المرأة، حقوق المرأة أو استقلاليتها. كما أن العديد من الكتاب والمؤلفين يجعلون تركيزهم على مقام وتقدير النساء أي على التقدير أو الاحترام الذي تحضين به بمقتضى جنسهن أو نوعهن (أكثر منه من أجل أي أسباب أخرى، مثل المكانة الاجتماعية لأسرهن). نجد "إسبين"(Epstein, 1982) مثلا يقررأن«*تشير مكانة المرأة إلى التقدير والاحترام الذي تحضي به المرأة والذي يبديه تجاهها مختلف الأفرادوالجماعات الذين يتواصلون ويتعاملون معها*».[7]

يركز باحثون آخرون على نفوذ وسلطة المرأة أو التحرر من أن يتحكم فيها وفي قراراتها آخرون، وبالأخص داخل الأسرة أو العائلة. على سبيل المثال، نجد "ديسون ومور"[8](Dyson et Moore, 1983)يبدؤون بتقرير ضرورة الفصل بشكل واضح بين مكانة المرأة أو المواقف التي يبديها الرجال تجاه النساء من تبجيل واعتبار، عن المفهوم الذي نحن بصدد مناقشته هنا ألا وهو "استقلالية المرأة"، لينتقلوا بعدها إلى تعريف هذا الأخير على النحو التالي«*المقدرة والتمكن من الحصول على المعلومة واستعمالها كأساس لاتخاذ قرارات بشأن مسائل ومتعلقات خصوصية وكذاالحميمية أو الشخصية جدا. وبالتالي، فإن المساواة في الاستقلالية بين الجنسين تقتضي ضمنا مساواة في الإمكان والقدرة على اتخاذ القرار فيما يتعلق بالمسائل والقضايا الشخصية*».

يركز "كاين وآخرون" (Cain et al, 1979)[9] أيضا على السلطة والنفوذ. والتعريف الذي تقدموا به للبطريركية كان«*مجموعة من العلاقات الاجتماعية تقوم على قواعد مادية تمكن الرجال من الهيمنة على النساء، تصّور البطريركية توزيع السلطة، النفوذ والموارد بين الأسر والعائلات بحيث يبقى هؤلاء الرجال السلطة والتحكم في الموارد بأيديهم وتكون النسوة ضعيفات وعاجزات وتابعات للرجال*».

أخيرا، ومثلما يقترحه تقرير "كاين وآخرين" فإن العديد من دارسي مكانة المرأة يركزون أيضا على تحكم المرأة في الموارد، سواء المادية منها أو غير المادية. وهكذا، بعد أن أشار "دكسون" [10](Dixon, 1978) إلى أن مكانة المرأة مفهوم متملص تصعب الإحاطة به عرفه على النحو التالي« *درجة سهولة بلوغ المرأة (و تحكمها في) الموارد المادية (بما فيها الغذاء، الدخل، امتلاك الأراضيوأشكال أخرى من الأموال والثروات) والموارد الاجتماعية (بما فيها العلم والمعرفة، السلطة والنفوذ والتقدير والاحترام) داخل الأسرة أو العائلة، على المستوى المحلي وفي المجتمع ككل*».

يركز "سفليوروتشيلد" [11](Safilios-Rothschild, 1980)أيضا على التحكم في الموارد عندما يقرران« *يحدد ويجعل نظام التراتب الجنوسي أو النظام الطبقي وفق الجنس، الرجال وحدهم يشغلون المواقع والمراتب الأساسية لاتخاذ القرار وبذلك يتحكمون في الموارد القيمة للمجتمع مثل الأموال والثروات، الدخل، القروض، العلم والمعرفة، المهارات القيمة والمطلوبة، والوظائف والأشغال التي تدر دخلا معتبرا، الغذاء، الصحة، النفوذ والسلطة والتقدير والوجاهة*».

بالمقابل نجد (Mason)تأكد على التمكين من النفوذ والسلطة« *إن التمكين من النفوذ والسلطة يتعلق بالقوة. إنه يتطرق إلىأيمدى بإمكان واستطاعة بعض فئات المجتمع أو الناس التحكم في مصائرهم، حتى عندما تكون مصالحهم معاكسة ومصادمة لمصالح أشخاص آخرين هم يتفاعلون معهم*»[12].

إنالمقاربة الدقيقة والوجيهة الأولى لتعريف مكانة المرأة، والقائمة على نظرية الأدوار السبعة للمرأة، تمت صياغتها من طرف (Oppong, 1980). حسب هذه المؤلفة يمكن أن يكون للمرأة سبعة أدوار في كل المجموعات أو الفئات الاجتماعية، الأدوار المتعلقة بكونها أما،عاملة،زوجة،مدبرة بيت،عضوا في الأسرة أو العائلة،عضوا في المجتمع أو المحلة (المجتمع المحلي)و فردا.

وبذلك، سيحل محل التصور وحيد البعد لمكانة المرأة الذي تعبر عنه متغيرة واحدة تصور متعدد الأبعاد يقوم على هذه النظرية.[14]

على الرغم من التنوع والتشكيلة المذهلة للمصطلحات والتعاريف التي نجدها مبثوثة هنا وهناك في الأدبيات الديموغرافية، هنالك بعض السمات المشتركة فيما بينها. أغلب الألفاظ والتعاريف تحيل، ولو جزئيا على الأقل، إلى معنى اللامساواة بين الجنسين، وتركز على وجه الخصوص، على إحدى الأبعاد الأساسية الثلاث لعدم المساواة هذه، أولا، عدم المساواة في الاحترام والتقدير،ثانيا، عدم المساواة في السلطة والنفوذ وثالثا، عدم المساواة في بلوغ الموارد والتحكم فيها.

للأسف، فإن الاعتراف بذلك لا يساعد على توضيح كل الإبهام الذي يحيط بمعنى مكانة المرأة أو عدم المساواة بين الجنسين. ولا يزال هذا المصطلح متفلتا كما يشير إليه "ديكسون". وما يعزز هذا الأمر كذلك، ويزيده تجليا هو وفرة تعاريف أخرى متعلقة دائما بمكانة المرأة، والتي تخطت مجرد اللامساواة بين الجنسين في الاحترام والتقدير، النفوذ أو التحكم في الموارد. مثلا يقرر « (Safilios-Rothschild, 1982)[15]تحيل *مكانة المرأة على الوضع و الموقع العام للمرأة داخل المجتمع*». وتختلف عن السلطة والنفوذ التي تحيل على« *التمتع بالمقدرة والتمكن من التأثير والتحكم على مستوى التعاملات والعلاقات الشخصية*».

برغم أن هذا يجعل معنى السلطة والنفوذ واضحا نسبيا إلا أنه لا يجعل المفهوم الذي تحيل عليه مكانة المرأة جليا. هذا النوع من الصعوبات في إمساك وانتزاع تعريف جامع مانع لمكانة المرأة، فضلا عن ذلك، هو بسبب انعدام معنى وحيد لهذا المصطلح لدى هذا الكاتب وغيره. هذا ما يوحي بأن هنالك أسباب وجيهة لمثل هذا الإبهام المحيط بمصطلح مكانة المرأة والتي لابد من تفحصها. في الفقرة القادمة سنقوم بتعيين هذه الأسباب.

3.مصادر الإبهام والغموض حول مفهوم مكانة المرأة :

يظهر أن للارتباك والخلاف حول معنى ألفاظ مثل "مكانة المرأة" مصدرين عامين. أحدهما درجة التعقيد المتأصل والملازم لعدم المساواة بين الجنسين، إذ أن الواقع يقضي بوجود أكثر من بعد واحد أين هنالك عدم مساواة بين الجنسين، وأكثر من وضعية

اجتماعية واحدة أين تمارس اللامساواة. أما الآخر فهو ضعف فهم وإدراك العديد من الديموغرافيين الاجتماعيين لنظرية الطبقات، إلى حد الانسياق وراء عدم التمييز بين الطبقة والطبقية حسب النوع أو الجنسأو التراتب الجنوسيوالخلط بين سهولة بلوغ الموارد والتحكم فيها. في الفقرة الموالية سنحاول مناقشة كل واحدة من هاتين المشكلتين على حدا.

1.3.تعقيدات تعدد أبعاد نظام التراتب الجنوسي :

مثلما يقترحه النقاش السابق، هنالك أكثر من بعد واحد أين يمكن نظريا أن نستشعر عدم المساواة بين الجنسين. ومع ذلك، فالعديد من النقاشات لمكانة المرأة، مثل(Safilios-Rothschild, 1980) تقتضي ضمنيا أنه برغم إمكان تقسيم مكانة المرأة مفاهيميا إلى أبعاد متباينة، إلا أن هذا المفهوم أمبريقيا يحمل بعدا واحدا. بعبارة أخرى، إن الارتباط بين مختلف أبعاد عدم المساواة بين الجنسين قوي جدا إلى حد يجعل مكانة المرأة ككل واحد. يمكن التعبير عن نفس هذه الفكرة من حيث الفوارق في التحكم في الموارد. إذ أن هنالك العديد من الأشكال المختلفة للموارد يمكن للرجال أو النساء على حد سواء التحكم فيها وامتلاكها، مما يعني أن هنالك العديد من المصادر الممكنة للفوارق في السلطة والنفوذ بين الجنسين.[16] إن التحكم في بعض الموارد (مثل الموارد المنتجة كالأراضي والحيوانات التي تستعمل للجر) في أوضاع وظروف سوسيوتاريخيةمعاشة، من ناحية ثانية، كفيل بإعطاء أولئك الذين يتحكمون فيها الكثير من النفوذ والسلطة إلى حد جعلهم قادرين على الفوز والحصول على التحكم في كل الموارد الأخرى (وهذا هو ما استدل له ماركس أساسا وحاول أن يبرهن عليه). وهكذا من جديد، ورغم وجود إمكانية نظرية ليكون هنالك أكثر من نطاق واحد للتحكم في الموارد أين يختلف الجنسان، فالواقع يقضي بأن هنالك فقط واحدا من مثل هذا البعد.

لحسن الحظ، فإن هذه المسألة قد درست سابقا بشكل منهجي، أي مسألة ما إذا كان هنالك العديد من التمثلاتمما يمكن أن نطلق عليه مسمى مكانة المرأة أم أنها حقيقة واحدة. ونجد حتما، أن من بين هذا النوع من الدراسات، كانت دراسة "ويت" (Whyte, 1978) الأكثر شمولية، أين قام بتفحص عينة من 93 ثقافة لعهد ما قبل التصنيع وجدت في العلاقات الإنسانية لمناطق مأهولة بالبشر. حسب "ويت" إن النسوة قليلات الحيلة، أو اللاتي يتمتعن بمكانة متدنية في مجال ما بهذه المجتمعات، لا يكون لديهن بالضرورة مكانة متدنية في مجال آخر، و بذلك يخلص "ويت" إلى أنه ليس هنالك شيء واحد لابد أن ننظر إليه على أنه يمثل مكانة المرأة. فكما أن عدم المساواة بين الجنسين ظاهرة متعددة الأبعاد مفاهيميا فالحال لا يختلف أمبريقيا.[17]

تتفق النتائج التي توصل إليها "ويت" مع المسلمة الانطباعية حول نسبية مكانة المرأة في مختلف المجتمعات. على سبيل المثال، تقترح الأدبيات التاريخية التي تعرضت لقيام ونشوء الإعجابالنسوية أو الأنوثة الحقيقية أو الولوع بالحياة المنزلية في أمريكا القرن 19، أنظر مثلا (Degler, 1980)، أن إنشاء أيديولوجية التفريق وتقسيم المجالات زادت من التبعية الاقتصادية للمرأة تجاه زوجها، في الوقت نفسه الذي زادت فيه من احترامها ووجاهتها ونفوذها المنزلي.يدعى أن أيديولوجية التفريق بين المجالات زادت من احترام المرأة بإعطائها ومنحها نطاقا تتمتع فيه بالخبرة والمهارة، أي حضانة وتربية الأطفال، والصيانة الأخلاقية للأسرة، والذي كان في ما مضى يعوز إلى ذلك. بعبارة أخرى، فإن عدم المساواة زادت بذلك على امتداد بعد واحد (التحكم في الدخل) بينما تراجعت وتلاشت على امتداد بعد آخر (الوجاهة والنفوذ في النطاق المنزلي). تبرز أيضا صورة شبيهة لاختلافات عدم المساواة بين الجنسين ما بين أبعاد مختلفة في دراسات وصفت نساء أفريقيا الغربية، واللاتي يذكرن في كثير من الأحيان، على أنهن يتمتعن بالاستقلال الاقتصادي، ولكن لا يظهر أنهن يتمتعن بالاحترام وبحقوقهن القانونية بشكل مميز، أفضل من النساء الأفريقيات اللاتي لم يلتحقن بأشغال ووظائف اقتصادية مستقلة(Ware 1977, Safilios-Rothschild, 1980).

إن الإخفاق في الاعتراف بأن نفوذ المرأة، احترامها وغناها وغيرها من الأبعاد لا تزيد وتنقص بالضرورة مع بعضها، بإمكانه تفسير مختلف النزاعات والجدل في الأدبيات الديموغرافية حول الظروف التي في ظلها تكون مكانة المرأة مرتفعة أو منخفضة نسبيا. على سبيل المثال، نجد أن مسألة ما إذا كانت عادة وعرف ستر وحجب النساء(عزل النساء وحجبهن) تعزز أو تقلل من مكانة المرأة قد نوقشت بشكل مكثف. فالعديد من الديموغرافيين الاجتماعيين، موازاة مع علماء آخرين ينتمون للتيار النسوي، حاولوا أن يبرهنوا على أن الحجاب يقلل من مكانة المرأة من خلال حرمانها من فرص الانخراط في أشغال ووظائف تدر دخلا. النتيجة حسب « (Youcef, 1982)[18]إن النسوة الأكثر فقرا هن أقل خضوعا وتبعية اقتصادية لرب الأسرة من اللواتي هن أفضل وأيسر حالا وقاطنات بالبيت. هاته النسوة تعملن في مساواة نسبية مع الرجال، إنهن لسن معزولات ومعتكفات في البيت..... ولديهن بعض الاستقلالية الاقتصادية».

من جهة أخرى، هنالك آخرون من أمثال (Dixon, 1978)، (Epstein, 1982)و(Safilios-Rochscfild, 1980) يعتقدون«أن الخلاف المزعوم والجدل المعتاد، والمعروف حول تمتع النساء المسلمات الفقيرات بحرية أكبر وعن كونهن قادرات على إلغاء العزلة التي يعشنها والعمل يمثل لا شيء في مقابل قرار الزوج (والأسرة ككل) بأن إسهامهن ضروري أو مطلوب لكي تكون المكانة الاجتماعية المرتبطة بمنع الاختلاط والحجاب محلا للتضحية والتفريط بها». [19]

1.1.3.تعدد المواقع والأدوار :

إن مفهوم أو مصطلح مكانة المرأة ليس مبهما ومشوشا فقط لأن عدم المساواة بين الجنسين هي متعددة الأبعاد، أي أنها تعنى أو تستلزم عدم المساواة في أكثر من بعد، ولكن أيضا بسبب كونها تحدث وتظهر في أكثر من موقع اجتماعي واحدبدرجات متفاوتة ليست بالضرورة هي نفسها في كل المواقع. أحد أنواع أو أشكال المواقع التي يمكن لعدم المساواة أن تتفاوت وتختلف على امتدادها هي وحدة التنظيم الاجتماعيالتي يتفاعل ويتواصل بها الجنسان، وحدات مثل البيت أو الأسرة، الجيران أو محيط الجوار، سكان المحلة، التنظيمات أو الجمعيات التطوعية.

تماما مثلما يمكن لنفوذ المرأة، وجاهتها أو غناها و ثروتها، أن تكون ضعيفة الارتباط فيما بينها،فإن نفوذها أيضا، ووجاهتها بالأسرة والبيت يمكن أن تكون ضعيفة الارتباط بنفوذها ووجاهتها في المحلة أو المجتمع الصغير. في الواقع، إنه من النمطي إلى حد ما بالنسبة للنساء أن يكون لديهن رأي أو كلمة ضعيفة جدا في التنظيمات المحلية أو التنظيمات الأوسع مدى، وأن يلتفت إلى رأيهن وكلمتهن أكثر في المحيط الجواري أو شبكة القرابة، وأن يكون لديهن نسبيا نفوذ واحترام كبير داخل البيت والأسرة (بالرغم من أن هنالك مجتمعات أين بيدو نفوذ النساء واحترامهن ضئيل في كل الميادين). هذا ما يوحي بأنه لا يمكن أن نعطي معنى للحديث عن مكانة المرأة بدون تحديد الوحدة الاجتماعية التي في إطارها سيتم مناقشة هذه المكانة.

نوع آخر للموقع الاجتماعي الذي يمكن عبره لدرجات عدم المساواة بين الجنسين أن تختلف هو دورة الحياة. مثلما هو معروف فيما يتعلق بالثقافات الآسيوية، تميل مكانة العروس الجديدة إلى الاختلاف إلى حد بعيد عن مكانة حماتها. فالعروس الجديدة عادة وغالبا ما تكون ضعيفة وعاجزة، بينما حماتها كثيرا ما يكون لديها نفوذ منزلي وأسري معتبر، على الأقل، على النساء و الأطفال. إن كوننا متأكدين مما إذا كانت سلطة ونفوذ الحموات سلطة حقيقية هو أمر مثير للخلاف والجدل. يعتبر (Safilios-Rothschild, 1982مثلا، أن النفوذ المنزلي والأسري للحموات يفوض إليهن ويوكلن به من طرف الرجل الذي هو رب الأسرة

ولابد أن لا نعتبره نفوذهن إطلاقا. من جهة أخرى، يري « [20](Caldwell, 1981)*أن السلطة التي تفوض لنسوة كبيرات السن أو العجائز من طرف البطرياك الكبير السن أو الشيخ الجليل في كثير من الأحيان تصبح حقيقية بالتعاطي والممارسة».*

بصرف النظر عن المدى الذي يصل إليه استمداد النفوذ المنزلي والأسري للنساء كبيرات السن من التفويض الرجالي، يبدو أنه أكبر من نفوذ وسلطة العروسات الجديدات. وبالتالي، فإن مسألة ما إذا كان هنالك معنى وجدوى من الحديث عن/ومناقشة النفوذ والسلطة المنزلية والأسرية للنساء جدلي وموضع خلاف. إنه من الضروري تفريق وتمييز نفوذ النساء وفقا أو بحسب أطوار دورة الحياة أو تمييز النظم الاجتماعية أين النساء ليس لديهن نفوذ طوال أو على مدى طول حياتهن عن اللاتي يكتسبن النفوذ عندما يصبحن حموات.

2.3.ارتباك وخلط الديموغرافيين :

1.2.3.الخلط بين الطبقةوالجندر :

إن النقطة التي يعترف بها الكثير من علماء الاجتماع ولكن ليس كل الديموغرافيين هي أن المجتمعات المعقدة، نمطيا، يهيكلها على الأقل نظامين مستقلين لتكوين الطبقاتأي نظم مؤسساتية لعدم المساواة. هناك أولا نظام إنشاء الطبقات حسب الجنس أو نظام التراتب الجنوسي، النظام أين يناط بالرجال والنساء أدوار متباينة في التقسيم الاجتماعي للعمل، وبالتالي التحكم في أصناف أو مقادير مختلفة من الموارد.وثانيا، نظام الطبقات الاجتماعية، أي النظام أين تحتل و تشغل الأسر والعائلات والأفراد مكانة ومواقع متمايزة في التقسيم الاجتماعي للعمل، وبالتالي تتمتع بسيطرة مختلفة الدرجات على الموارد. إن التواجد الآني (أي في نفس الوقت والمكان) لأكثر من نظام طبقي واحد في مجتمع ما، يعني أن المكانة السوسيوقتصادية لشخص أي امرأة أو رجل تعكس مكانتها أو مكانته في كل واحد من هذه الأنظمة. و بالتالي فإن المرأة التي هي فقيرة بالإمكان أن تكون كذلك لأنها امرأة أو لأنها تنتمي إلى أسرة أو عائلة من طبقة دنيا أو للسببين كلاهما.[21]

في كثير من الأدبيات الديموغرافية التي تركز على مكانة المرأة، نجد للأسف أن التمييز بين نظام الطبقات الاجتماعية ونظام التراتب الجنوسي قد تم تجاهله ولم يلتفت إليه تماما. فالخصوبة لا يتم ربطها بمدى عدم المساواة بين الجنسين، منفصلة عن مكانة الطبقة الاجتماعية أو كلا على حدا، بل تربط أكثر بالمستوى الصافي لموارد نساء، بصرف النظر عن ما إذا كان هذا المستوى يعكس مكانتهن في نظام التراتب الجنوسي أو في نظام الطبقات الاجتماعية. بعبارة أخرى، عوضا عن التساؤل حول كيفية تأثير التغيرات في عدم المساواة بين الجنسين (صافية عن التغيرات في مكانة الطبقة الاجتماعية) على الخصوبة، نجد دارسي مكانة المرأة يميلون إلى التساؤل عن كيفية تأثير المكانة السوسيوقتصادية العامة للنساء على خصوبتهن.

هذا الخلط وعدم التفريق بين نظاما التراتب الجنوسي والطبقات الاجتماعية غير مناسب ويؤسف له لسببين اثنين. أولا، فهو بإلقائه الغموض وحجبه للتفريق بين مظهرين مختلفين اثنين للتركيبة الاجتماعية، يميل إلى إبهام وتشويش تحديد القوى التي تأثر على الخصوبة. بعبارة أخرى، إذا ما فكرنا في النساء على أنه لديهن حقوق خاصة أو موارد بمقتضى كونهن نساء وعلى أنه لديهن حقوق خاصة وموارد بمقتضى مكانة طبقتهن الاجتماعية، فإن نموذج محددات الخصوبة الذي سنقترحه سيكون أوضح في مقابل ما إذا فكرنا في النساء على أنه لهن ببساطة "مكانة".

على العموم، عندما نعترف أن حياة الرجال، النساء والأطفال تتأثر وتحكمها ليس فقط مكانة الأسرة في نظام الطبقات الاجتماعية، و لكن أيضا نظام الجندر أو التراتب الجنوسي ونظام الطبقات وفق العمر، عندها يصبح بإمكاننا صياغة ورسم صورة واضحة للقوى التي تنشأ عنها نماذج خاصة للخصوبة منه إذا ما فكرنا وفق منطق "مكانة المرأة" عموما.

2.2.3.بلوغ الموارد في مقابل التحكم فيها :

هنالك إيهام آخر في الأدبيات الديموغرافية حول مكانة المرأة والخصوبة يتمثل في عدم التفريق بين بلوغ الموارد والتحكم فيها بالرغم من أن الموضوع يتطلب ذلك. إن السوسيولوجيين المهتمين بموضوع عدم المساواة يركزون نموذجيا على عدم المساواة في الموارد، أي على الأشياء المادية أو غير المادية التي تولد أو تحمل معاني السلطة والنفوذ، التي تخول وتعطي أحدهم سلطة التحكم في المحيط (بما في ذلك التسلط على وجود وكينونة أشخاص آخرين). وذلك بسبب أن ما يكون التحكم فيه حاسما في التسلط علي المحيط هو التحكم في الموارد نفسها. فبلوغ الموارد فحسب، أي الحق في استعمالها أو استهلاكها إذا أعطى أولئكالذين يتحكمون فيها الإذن، غير كاف ومنقوص لتوليد التحكم نفسه على المحيط أو أي تحكم. في الواقع، عند مواجهة الندرة، فإن التحكم كثيرا ما يكون حاسما لبلوغ الموارد. ولكن البلوغ والتحكم مع ذلك متمايزان ومنفصلان أحدهما عن الآخر. فأحدهما يقتضى ضمنا القدرة والاستطاعة على التوفر والتصرف في الموارد بينما الثاني يقتضى الحق في الاستخدام أو الاستهلاك بموافقة وإذن أولئك الذين يتمتعون بالحق في تقديمها أو توفيرها.[23]

1. Karen Oppenheim Mason, The status of women: A Review of its relationships to fertility and mortality, Population Studies Center, Research report, n° 84-58, University of Michigan, 1984, p 1.
2. Ibid, p 285.
3. Karen Oppenheim Mason, Conceptualizing and Measuring Women's Status, Paper prepared for Session 7, Examining Women's Status Using Data from Demographic Surveys, 1994, Annual Meeting, Population Association of America, Miami, Florida, May 5-7, p 1.
4. Boudon (R) et Bouricaud (F), Dictionnaire critique de la sociologie, Paris, PUF, Deuxième édition, 1986, p 564.
5. Karen Bradley and Diana Khor, Toward an Integration of Theory and Research on the Status of Women, Gender and Society, Vol. 7, No. 3 (Sep., 1993),pp. 347-378.
6. Epstein, T. Scarlett, A social anthropological approach to women's roles and status in developing countries: the domestic cycle. In: Karen Oppenheim Mason, The status of women: A Review of its relationships to fertility and mortality, Population Studies Center, University of Michigan, 1984, p 6.
7. Dyson Tim and Mick Moore, On kinship structure, female autonomy, and demographic behavior in India, Population and development Review, March, 1983, p 45.
8. Cain Mead and al, Class, patriarchy and women's work in Bangladesh, Population and development Review, September, 1979, p 406.
9. Dixon Ruth B, Rural women at work: strategies for development in south Asia, Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1978, p 6.
10. Safilios-Rothschild, Constontina, A sex and stratification theorical model and its relevance for fertility trends in developing world, pp 189-202, In : C. Holn and R., Machensen, eds., Determinants of fertility trends : Theory Re-Examined (Liège Ordina Edition), 1980, p 192.
11. Karen Oppenheim Mason, Measuring Empowerment: A Social Demographer's View, Workshop on "Measuring Empowerment: Cross-Disciplinary Perspectives", World Bank, Washington, DC, February 4 and 5, 2003, p 1.
12. HachiroNishioka, Le statut des japonaises évolue-t-il vraiment ?, In Séminaire CICRED, Sous la direction de Maria Eugenia COSIO-ZAVALA du 24 au 26 février, 1997, Unesco, PARIS, Statut des femmes et dynamiques familiales, p 38.

13. ChristineOppong, Women's roles, Opportunity costs, and fertility, In : Rodolfo A.Bulatao and Ronald D.Lee and others, Determinants if fertility in developing Country: A summary of knowledge, part A, Committee on population and Demography, National Academy Press, Washington D.C, 1983, pp. 439-473.
14. Safilios-Rothschild, Constantina, Female power, autonomy and demographic change in the Third World, pp 117-132, In: R.Anker, M.muvinic and N. H. Youcef, eds., Women's Roles and Population Trends in the Third World, (London: Croom Helm), 1982, p 117.
15. Karen Oppenheim Mason, The Status of Women: Conceptual and Methodological Issues in Demographic Studies, Opcit., p 286.
16. Ibid, p 287.
17. Youcef Nadia H, The interrelationships between the division of labor in household, women's roles and their impact on fertility, pp 173-201, In: Karen Oppenheim Mason, The status of women: A Review of its relationships to fertility and mortality, Population Studies Center, University of Michigan, 1984, p12.
18. Safilios-Rothschild, Opcit., p 193.
19. Caldwell, John C, The mechanisms of demographic change in historical perspective, Population Studies, 35 (March), 1981, p 14.
20. Karen Oppenheim Mason, The status of women: A Review of its relationships to fertility and mortality, Opcit., p 13.
21. Ibid, p 15.
22. Karen Oppenheim Mason, The status of women: conceptual and Methodological Issues in Demographic Studies, Opcit., p 292.
23. Burch, Thomas K, 1983, The impact of forms of families and sexual unions and dissolution of unions on fertility, p 951, In : Karen Oppenheim Mason, The status of women A Review of its relationships to fertility and mortality, Population Studies Center, University of Michigan, 1984, p 16